الأمم المتحدة
A/HRC/56/23
الجمعية العامة
Distr.: General
18 June 2024
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والخمسون
18 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/50، النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على عملية الرصد والمتابعة التي أجراها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ التوصيات المقدَّمة من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، بما يشمل التوصيات المتعلقة بالمساءلة، والتقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الحالة المتَّصلة بمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى.

* قدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات بعد الموعد النهائي لتضمينه آخر المعلومات المستجدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- قُدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/50، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يرصد ويتابع تنفيذ التوصيات المقدَّمة من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، بما يشمل التوصيات المتعلقة بالمساءلة، ويواصل تتبُّع التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بما في ذلك الحالة المتَّصلة بمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى، ويقدم تقريراً إلى المجلس في دورته السادسة والخمسين.

2- وقد أمكن لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) التحقق من النتائج المقدَّمة في هذا التقرير بناءً على الرصد الذي أُجري عن بُعد في الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024. وبينما يشير التقرير إلى أنماط الانتهاكات التي برزت منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في شباط/فبراير 2021، فإنه يبحث أيضاً اتجاهات وأنماط انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، تلك المشمولة بالقانون الدولي الإنساني، مع التركيز على حالة حقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى.

3- وتمشياً مع القرار 3/50، يتمثل الغرض من هذا التقرير في توثيق الانتهاكات، وكفالة إتاحة المعلومات التي أمكن التحقق منها لاستخدامها بسهولة في عمليات المساءلة الحالية والمقبلة. ويؤكد التقرير على أهمية المساءلة، سواءً في إطار معالجة السبب الجذري وراء أزمة حقوق الإنسان المتصاعدة، أو باعتبار المساءلة حجر الزاوية في عملية إحلال السلام المستدام.

4- ولدى إعداد هذا التقرير، أجرت المفوضية 181 مقابلة، بما في ذلك مع الضحايا والشهود، و11 مشاورة مع ممثلي المنظمات المحلية والدولية وكيانات الأمم المتحدة، والخبراء المواضيعيين، وأجرت تحليلاً للصور المأخوذة بواسطة السواتل وللوثائق الرسمية. ونظراً لعدم وجود سلطات حكومية معترف بها[1]، قدمت المفوضية طلبات للحصول على معلومات إلى كلٍّ من جيش ميانمار (الجيش)، وكيانات الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات الإثنية المسلحة ذات الصلة التي تمارس سيطرة فعلية على مناطق معيَّنة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية. وأُجري تحليل للمدخلات الواردة، وهي مبيَّنة في التقرير، عند الاقتضاء.

5- وأولت المفوضية، عند إجراء بحثها، الأولوية للاحترام التام لمبدأ "عدم الإضرار" فوق جميع الاعتبارات الأخرى. وبتَّت في وقائع الحوادث والأنماط القائمة في الحالات التي تنطوي على أسس معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الحوادث وقعت على النحو الذي يرد وصفها. ويُحتمل أن يكون هناك في الواقع نقص في تقدير عدد الوفيات التي أمكن التحقق منها، باعتبار أن عمليات إغلاق الإنترنت التي فرضها الجيش منذ 1 شباط/فبراير 2021 وغيرها من القيود قد أعاقت قدرة المفوضية على التحقق من جميع الإصابات.

6- ويستند التقرير إلى النتائج الواردة في التقارير السابقة للمفوضية السامية[2] وعمليات الإحاطة بالمستجدات المقدَّمة إلى المجلس. بيد أنه منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2023، أي في أعقاب العمليات المنسَّقة التي نفّذتها المنظمات الإثنية المسلحة وغيرها من الجماعات المتحالفة المناهضة للجيش في معظم الولايات والمناطق الوسطى، تغيَّرت ديناميات النزاع إلى حد كبير. ورداً على ذلك، زاد الجيش من غاراته الجوية ومن استخدام الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك ضد المدنيين وفي المناطق المأهولة بالسكان.

(1) انظر A/78/605.

(2) انظر A/HRC/49/72 وA/HRC/51/41 وA/HRC/52/21 وA/HRC/53/52 وA/HRC/54/59؛ انظر أيضاً https://bangkok.ohchr.org/myanmar.

ويبحث التقرير أيضاً الآثار الناشئة على صعيد حقوق الإنسان، ومن بينها عمليات القتل والاختفاء والاعتقال، نتيجةً لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية التي ولّدت خوفاً عميقاً بين عامة الناس، ولا سيما لدى الأشخاص في سن التجنيد المحدد وأُسرهم. واشتد القتال، وبخاصة في المناطق التي تقطنها جماعات الأقليات. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير دراسة للهجمات التي استهدفت الأعيان الدينية المشمولة بالحماية. كما يرد في التقرير تحليل للشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتأثَّر بها أفراد الروهينغيا والجماعات الأخرى في ولاية راخين منذ استئناف أعمال القتال في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بما في ذلك في سياق التدابير المؤقتة الملزمة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في عام 2020[3].

7- وفي خضم هذه الأوضاع الأليمة لحقوق الإنسان، يُختتم التقرير بعرضٍ لأمثلة إيجابية على الأشكال المحلية الناشئة للتنظيم والإدارة التي تتيح خدمات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتسعى بعض هياكل الإدارة الناشئة، بما في ذلك الهياكل القائمة في ولايتي كاياه وكايين، إلى كفالة التمثيل والمشاركة الفعالين للمجتمع المدني وتمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات. ويوصي المفوض السامي بمواصلة تشجيع ودعم أشكال الإدارة المحلية الناشئة إذ يمكن أن تكون قابلة للتطبيق في مناطق أخرى من ميانمار، وهي تشكل جزءاً من الحلول الممكنة في المستقبل.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان في ميانمار

8- أصدر الجيش، منذ التقرير السابق للمفوض السامي[4]، أوامر متعددة بتمديد حالة الطوارئ للمرة السادسة، وبتوسيع نطاق الأحكام العرفية لتشمل أكثر من 64 بلدة من بين 330 من البلدات. ويستمر تدهور حالة حقوق الإنسان عموماً، بما يشمل استغلال المؤسسات القائمة كأدوات ضد سكان ميانمار، في ظل انعدام حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يزال المدنيون معرَّضين لأشكال متعددة من الأعمال الوحشية والعنف، مما يؤدي إلى تفاقم الشعور السائد بالخوف في جميع أنحاء البلد.

9- ووفقاً لمصادر موثوقة، قُتل في الفترة الممتدة من شباط/فبراير 2021 إلى 31 آذار/مارس 2024 ما قدره 810 4 أشخاص على الأقل على أيدي الجيش، من بينهم 722 امرأة و527 طفلاً، في ظل تجاهل توافق الآراء ذي النقاط الخمس الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وقرار مجلس الأمن 2669(2022). وجرى اعتقال نحو 468 26 شخصاً، ولا يزال 296 20 فرداً رهن الاحتجاز، بما في ذلك 885 3 امرأة. ولا تزال الوفيات أثناء الاحتجاز تشكل أحد الشواغل الرئيسية، حيث ارتفع عدد الحالات التي جرى التحقق منها ليبلغ 703 1 وفيات[5]. ويظل استخدام التعذيب وأشكال المعاملة والعقوبة المهينة منتشراً على نطاق واسع في مراكز الاستجواب والسجون وغيرها من المرافق. كما تحدث بانتظام حالات من الاختفاء القسري والعنف الجنسي وانتهاك الحق في محاكمة عادلة في أجواء الإفلات التام من العقاب وفي ظل انعدام سيادة القانون.

10- وكثَّف الجيش حملته العنيفة ضد المدنيين في المناطق الحضرية والريفية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقَّقت مصادر موثوقة من مقتل 250 1 مدنياً، من بينهم 298 امرأة و164 طفلاً، وهو ما يمثّل أكثر من ثلث الوفيات الإجمالية منذ وقوع الانقلاب في عام 2021. وأسفرت الأعمال العسكرية عن

(3) *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (The Gambia v. Myanmar), Provisional Measures, Order of 23 January 2020, I.C.J. Reports 2020*, p. 3.

(4) A/HRC/54/59.

(5) من المرجح أن تعكس الأرقام المذكورة نقصاً في تقدير عدد الوفيات على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، لا تزال الإصابات التي وقعت في ولاية راخين وجنوب شرق البلد قيد التحقق.

وفاة 562 مدنياً، وهي وفيات أمكن التحقق منها في الربع الأول من عام 2024 وتمثّل ما يقرب من ضعف عدد المدنيين الذين قُتلوا في الربع الأول من عام 2023(303). وفي الفترة من 1 آب/أغسطس 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024، أسفرت حوادث القصف المدفعي عن مقتل 376 مدنياً على الأقل، أي أكثر من ضعف عدد وفيات المدنيين التي أمكن التحقق منها (150) على مدى الأشهر الثمانية السابقة. وبالمقارنة مع الفترة الزمنية نفسها أعلاه، أودت الغارات الجوية بحياة 362 ضحية مدنية على الأقل، مما يمثل زيادة قدرها 63 في المائة عن الفترة السابقة التي سُجلت فيها 230 حالة وفاة. وتشير المعلومات المفتوحة المصدر إلى أن الجيش أحرق ما يقرب من 000 84 مبنى.

ألف- "العملية 1027" والتطورات المستجدة في ميدان حقوق الإنسان

11- في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنَّ تحالف الإخوان الثلاثة، وهو تحالف يتألف من ثلاث جماعات وقد تشكَّل في عام 2019[6]، هجمات منسَّقة على مواقع عسكرية في ولاية شان الشمالية، مما أسفر عن خسائر عسكرية غير مسبوقة حسب ما أفادت به تقارير. وأعقبت الهجماتِ التي شنَّها في الوقت نفسه جيش التحرير الوطني لكارين في ولاية كايين هجماتٌ شنَّتها قوة الدفاع عن القوميات الكارينية في ولاية كاياه، في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، واستئناف أعمال القتال من جانب جيش أراكان في ولاية راخين، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 7 آذار/مارس، حشد جيش استقلال كاشين قواته لإخراج الجيش من ولاية كاشين. وفي الوقت نفسه، واصلت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش القتال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المناطق الوسطى. وبدا أن مختلف الجماعات المسلحة كانت تسعى، لدى شنّ العمليات المنسَّقة، إلى تحقيق أهداف مشتركة، بما يشمل استعادة السيطرة الفعلية على الأراضي من الجيش، وحماية المدنيين، وإبراز الحاجة إلى إرساء الديمقراطية الاتحادية، ووقف عمليات التنظيمات الإجرامية ومراكز الاتصال الاحتيالية التي تتركز على وجه الخصوص في المناطق الحدودية[7].

12- وأدَّى الفتح المتزامن لجبهات متعددة إلى إجهاد الجيش إلى حد يتجاوز قدراته الدفاعية. وسرعان ما احتلَّت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش مئات المواقع والمعسكرات والقواعد العسكرية، واستولت على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والأسلحة الصغيرة والذخيرة. وفي حالات متعددة، انشقَّ ضباط رفيعو المستوى وجنود عن الجيش واستسلموا. كما أدَّت النجاحات المحقَّقة إلى الاستيلاء مباشرةً على عدة بلدات و50 مدينة، بما في ذلك مدن على مستوى المقاطعات ومدن حدودية ومراكز تجارية وطرق حيوية للتجارة والإمداد. ولإظهار مدى التقدم الذي أحرزته، تمركزت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش لمهاجمة عواصم الولايات التي تسيطر عليها قوات الجيش، ونفَّذت في بعض الحالات هجمات ضدها، مثلاً في لويكاو، عاصمة ولاية كاياه. كما نجحت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش في الاستيلاء على العديد من المعابر الحدودية البرية.

13- واستتبع توسُّع المقاومة العنيفة في المراكز الحضرية تطوراً جديداً مثيراً للقلق حيث لجأ الجيش على نحو متزايد إلى الغارات الجوية والأسلحة الثقيلة. وشنَّ الجيش هجمات عشوائية، واستهدف المدنيين والأعيان المدنية في العديد من الحالات، مما تسبَّب في مقتل المئات وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك الطرق والجسور وخطوط الاتصال. وأدت الهجمات في المدن والبلدات إلى حركات نزوح جماعية، مما خلَّف المزيد من الآثار على الأشخاص الذين سبق أن تعرَّضوا للنزوح في المراكز الحضرية، واستتبع عدم قدرة هؤلاء الأشخاص على الوصول إلى الأسواق أو العيادات أو المصارف. وأسفرت

(6) يتألف تحالف الإخوان الثلاثة من جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، والجيش الوطني لتحرير تأنغ، وجيش أراكان.

(7) انظر https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/08/hundreds-thousands-trafficked-work-online-scammers-se-asia-says-un-report.

الهجمات التي شنَّها الجيش على المناطق الحضرية التي استولت عليها الجماعات المناهضة للجيش عن تعرض العديد من المدن لقصف شديد. وبينما لا يزال من الصعب التأكد من امتثال كل هجوم عسكري للقانون الدولي الإنساني، فإن أنماط الدمار الواسعة النطاق والمنهجية وما يقابلها من ارتفاع في عدد الإصابات بين المدنيين، تشير إلى أن الجيش تقاعس باستمرار عن مراعاة مبدأ التمييز فيما بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية على نحو كافٍ. ويبدو أن الأولوية الرئيسية للجيش تكمن في تأكيد سيطرته على الأراضي دون إيلاء الاعتبار الواجب لحماية حياة المدنيين وسبل عيشهم.

14- وفي ولاية شان الشمالية، شنَّ تحالف الإخوان الثلاثة هجمات منسَّقة، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2023، أدَّت إلى تحقيق مكاسب إقليمية كبيرة للجماعات المسلحة المناهضة للجيش. وفي الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى 14 كانون الثاني/يناير 2024، عندما وافق الجيش على وقف إطلاق النار، استولى جيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار على 18 مدينة، بما في ذلك تشينشويهاو، وهي مدينة حدودية تقع على طريق رئيسي للتجارة مع الصين، ولاوكاينغ، بمنطقة كوكانغ ذات الإدارة الذاتية. وفي الوقت نفسه، شنَّ الجيش الوطني لتحرير تأنغ هجمات حول مدن رئيسية هي لاشيو وهسينوي وناونغكيو، وأغلق طريقين رئيسيين على طول الطريق السريع بين ميانمار والصين. وكشفت الهجمات المنسَّقة نقاط ضعف عسكرية، وأدَّت إلى تحقيق مكاسب استراتيجية للجماعات المسلحة المناهضة للجيش وتأثُّر الجيش باضطراب اقتصادي كبير. وسُجِّلت بداية حركة عصيان منسَّقة على ما يبدو على نطاق البلد مع وقوع هجماتٍ منسَّقة مماثلة في جميع أنحاء البلد، كانت تحاكي الأساليب التي استخدمها تحالف الإخوان الثلاثة.

15- ورداً على ذلك، شنَّت الوحدات العسكرية غارات جوية وهجمات باستخدام سلاح المدفعية على مدن وقرى بأكملها بشكل متواصل، حيث لحقت الأضرار في معظمها ببلدات هسنوي وكوتكاي ومونغميت ونامهسن ونامتو بولاية شان، وبلدات بهامو ومانسي وبوتاو وشويغو بولاية كاشين. وتشير الأرقام المتوافرة لدى الأمم المتحدة إلى أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر، نزح أكثر من 000 128 شخص في ولاية شان، الأمر الذي ضاعف من عدد النازحين الذي كان مسجَّلاً قبل شنّ العملية أعلاه[8]. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، شنَّ الجيش هجمات واسعة النطاق في مونغميت، مما ألحق أضراراً بمئات المنازل. وأفاد شاهد عيان بأن نحو 500 من المنازل قد تضرَّرت أو أُحرقت. وأفادت تقارير بمقتل عشرات المدنيين واضطرار جميع السكان البالغ عددهم نحو 000 10 شخص إلى الفرار. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت طائرات مقاتلة قرية مانلي، ببلدة نامتو، رغم عدم وجود كيان مناهض للجيش فيها، حيث أسقطت ست قنابل، وفتحت نيران الأسلحة الرشاشة على المنازل، وقتلت معلّمة تبلغ من العمر 20 عاماً. وأكد شخص آخر أُجريت معه مقابلة أنه خلال القصف الليلي الذي وقع في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، سقطت قنبلة على أحد المنازل، مما أسفر عن مقتل فتاة على الفور وإصابة أسرتها بجراح. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب شنّ هجمات منسَّقة على مواقع عسكرية متعددة في هسنوي، استهدف الجيشُ المدينة بهجوم مدفعي. وقُتلت امرأة وابنتها في منزلهما خلال القصف. واستمر تدمير الهياكل الأساسية المدنية دون انقطاع، بما في ذلك جسر على الطريق الرئيسي من لاشيو إلى كونلونغ، مما أعاق بشدة قدرة المدنيين على الفرار.

16- وفي ساغاينغ، ركَّزت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش هجماتها على المواقع العسكرية والمدن الكبيرة، بما في ذلك كولين وتيغياينغ. وردَّ الجيش بشنّ الغارات الجوية وهجمات الحرق العمد وعمليات القصف المدفعي، مما جعل المدن غير صالحة للسكن عملياً حسبما أفادت به تقارير. وظلَّت

(8) انظر https://data.unhcr.org/en/country/mmr (جرى الاطلاع على هذه الصفحة في 27 أيار/مايو 2024).

المناطق الوسطى أكثر المناطق خطورةً بالنسبة للمدنيين: فلقد وقعت فيها 744 حالة وفاة من بين 250 1 حالة وفاة بين المدنيين أمكن التحقق منها على نطاق البلد منذ آب/أغسطس. وأفاد أحد عمال الإنقاذ بأنه في أعقاب الهجمات التي شنَّتها الجماعات المسلحة المناهضة للجيش على كاولين، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل عشرات الأشخاص أثناء العمليات الانتقامية العسكرية. ووصفَ عامل الإنقاذ عملية جمع الجثث التي استمرت على مدى عدة أيام، وأشار إلى أن شظايا القذائف والإصابات النارية تسبَّبت في معظم الوفيات. ولوحظت أنماط مماثلة في تيغياينغ. إذ قصف الجيش هذه المدينة والقرى الخمس المحيطة بها حيث كان قد جرى إيواء النازحين، مما أسفر عن وقوع عشرات الإصابات حسب المعلومات الواردة. وعاد بعض المدنيين إلى القرى، بيد أن الجيش قصف سوق كاولين في 2 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة ستة آخرين بجراح. وبعد أن استعاد الجيش كاولين، أفادت تقارير بأن ما قدره 80 في المائة من المدينة قد دُمر من أساسه. وأفادت مصادر محلية بأن ما يقدَّر بنحو 90 في المائة من تيغياينغ قد دُمر أيضاً نتيجةً للغارات الجوية والقصف المدفعي.

17- وتسبَّب الجيش في دمار كبير في ولاية كاياه، حتى حينما أُجبر على التنازل عن أراض كبيرة للجماعات المسلحة المناهضة للجيش. وأشارت مصادر محلية إلى مقتل 136 مدنياً، على الأقل، ونزوح ما يقدَّر بنحو 80 في المائة من سكان الولاية نتيجةً لشنّ غارات جوية وعمليات قصف دون انقطاع، سبقها إغلاق شبكة الإنترنت على نطاق واسع. وتُظهر الصور المأخوذة بواسطة السواتل وقوع دمار واسع النطاق، بما في ذلك 432 حفرة ارتطامية أمكن تحديدها، في لويكاو، فضلاً عن دمار لحق بـ 584 1 من المباني وتدمير عدد كبير من المباني الأخرى من أساسها. وفي 5 شباط/فبراير، لحقت أضرار جسيمة أيضاً ببلدة ديموسو نتيجةً لغارة جوية شُنَّت على مدرسة في قرية داو سي إي وأسفرت عن مقتل أربعة فتيان وإصابة 27 مدنياً بجراح، من بينهم 15 طفلاً على الأقل. وشدَّد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات على أن الهدف الرئيسي للجيش هو كسر إرادة السكان المدنيين عن طريق خلق شعور دائم بانعدام الأمن.

18- وأصبحت ولاية كايين ومنطقة باغو الشرقية ساحتي قتال رئيسيتين، حيث احتل جيش التحرير الوطني لكارين والجماعات المسلحة المناهضة للجيش التابعة له القواعد والمدن الاستراتيجية، وعملت هذه الجهات على تعطيل طرق التجارة مع تايلند. وكانت مدينة كاوكاريك، التي تُعد نقطة تقاطع هامة على طول طريق التجارة، مسرحاً لمعارك شرسة بدءاً من 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وأفاد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات بأن الجيش دمَّر نصف المدينة باللجوء إلى الهجمات بالطائرات والطائرات دون طيار والقصف والحرق العمد، وبأن التقديرات تشير إلى وقوع عشرات الإصابات بين المدنيين. وتشير الأرقام الواردة عن عدد النازحين إلى أن أكثر من 000 800 شخص فرّوا من العنف في جنوب شرق البلد منذ وقوع الانقلاب، مع نزوح 42 في المائة منهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي معرض تفصيل المخاطر التي يواجهونها أثناء الفرار من العنف، أفاد أحد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية بعد مشاركته في إنقاذ المدنيين برؤية ما يقدَّر بنحو 40 جثة على طول الطريق للخروج من زياتغي بمنطقة باغو. وساهمت العمليات الانتقامية العسكرية إسهاماً كبيراً في خلق تصور عام بانعدام الأمان، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على جميع جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك الزراعة والتعليم والممارسات الدينية والثقافية. وقُتل معلم وثلاثة طلاب، وأُصيب ستة آخرون بجراح، من بينهم خمسة أطفال، في غارات جوية متعددة شُنَّت في 7 أيلول/سبتمبر في منطقة هبابون، بولاية كايين. وأكد شاهد عيان أن المباني المدنية، بما في ذلك المدارس والكنائس، معرَّضة لخطر الاستهداف المستمر.

19- وأدَّت المكاسب الإقليمية الكبيرة التي حققها جيش أراكان في ولايتي تشين وراخين منذ تشرين الثاني/نوفمبر إلى طرد الجيش من مدن وبلدات ومعابر حدودية بأكملها. وتشير تقديرات متحفظة إلى مقتل

أكثر من 176 مدنياً وإصابة أكثر من 400 آخرين بجراح في تلك المعارك. ونزح ما يقرب من 000 150 شخص من المراكز الحضرية، في معظم الحالات، وكان سكان باوكتاو ومينبيا يمثّلون أكثر من ثلث الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار. وفي كانون الثاني/يناير، سيطر جيش أراكان على بلدة باليتوا الواقعة على الحدود مع بنغلاديش والهند، وواصل حملته عن طريق الاستيلاء على أجزاء كبيرة من الأراضي، وصولاً إلى جنوب سيتوي. ورداً على ذلك، شنَّت جميع فروع القوات المسلحة عمليات قصف مدفعي مركزة، مما أدى إلى تدمير المدن والقرى وطرق النقل الرئيسية والطرق والهياكل المدنية الأساسية. وفي شباط/فبراير، أدى تدمير جسرَيْ كيسيباندي ومين تشونغ بالقرب من سيتوي إلى قطع الإمدادات عن المدنيين وتعطيل الطرق المستخدمة للفرار. وفي الهجمات التي استهدفت المراكز الحضرية، بما في ذلك سيتوي ومراوك – يو ورامري ومينبيا وبوثيدونغ وباوكتاو، قُتل مدنيون وأُلحقت أضرار واسعة النطاق بالأسواق والعيادات والمدارس والمباني الثقافية. وذكر أشخاص أُجريت معهم مقابلات، في سياق الحوادث التي أمكن التحقق منها، أن في الفترة من 24 إلى 28 كانون الأول/ديسمبر، ورداً على استيلاء جيش أراكان على مركز الشرطة في المنطقة، قصفت الطائرات العسكرية وسلاح المدفعية مراوك – يو قصفاً عنيفاً مما أسفر عن مقتل 11 مدنياً على الأقل، من بينهم أربعة أطفال، وإصابة عدة أشخاص آخرين بجراح. وتُظهر الصور التي أمكن الاطّلاع عليها الأضرار التي لحقت بمتحف مراوك–يو للآثار، وقد عزا شهود المسؤولية عنها إلى القصف العسكري. ورداً على المفوضية، أكد الجيش أنه لم يقع أي حادث في المتحف الثقافي القديم في مراوك – يو في 26 كانون الأول/ديسمبر 2023، وعزا المسؤولية عن تدمير المتحف إلى عملية القصف التي شنَّها جيش أراكان في 25 كانون الأول/ديسمبر. وفرَّ معظم سكان مراوك– يو الذين يقدَّر عددهم بنحو 000 50 شخص. كما تعرَّضت باوكتاو ورامري لدمار واسع النطاق، ونزح معظم سكانهما. وفي ظل انتشار العنف في معظم أنحاء ولاية راخين، نشأت آثار ضارة على نحو متزايد على السكان الروهينغيا المتبقين هناك نتيجةً للقتال الدائر بين جيش أراكان والجيش (انظر الفرع الرابع أدناه).

باء– الآثار الناجمة عن حركات النزوح على صعيد حقوق الإنسان

20– أسفرت انتهاكات حقوق الإنسان منذ وقوع الانقلاب عن نزوح حوالي 2,8 مليون شخص، وأصبح ما يقرب من 19 مليون شخص، من بينهم 6 ملايين طفل، بحاجة إلى المساعدات الإنسانية[9]. وتشهد المراكز الحضرية التي كانت في الماضي أماكن بمنأى عن العنف نسبياً عملياتِ نزوح واسعة النطاق، مع تدفق المدنيين من البلدات والمدن تجنباً للقصف والهجمات. وعلى نحو ما تم توثيقه في التقارير السابقة[10]، لا يزال العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية معرَّضين للخطر أيضاً. وقد وصفَ أحد عمال الإنقاذ تعرّضه لإطلاق النار من أسلحة رشاشة على طول طريق ريفي فرعي غير معبَّد أثناء إجلاء خمسة مدنيين من لويكاو بولاية كاياه. ويواجه المدنيون النازحون صعوبة في إيجاد منطقة مأمونة باعتبار أن الجيش يستهدف بشكل روتيني المآوي والمخيمات والمباني الدينية حيث يلتمس الناس الحماية. ووصل مدنيون فارُّون من زياتغي بمنطقة باغو إلى أحد الأديرة بعد ثلاث ساعات من فرارهم من أعمال العنف، إلا أن غارة جوية أصابت الدير، مما أسفر عن مقتل راهبة.

(9) انظر https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no-37-5-april-2024 و-https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-needs-and-response-plan-2024-december-2023-enmy.

(10) انظر A/HRC/54/59.

21- وتنشأ عن حركات نزوح المدنيين عواقب واسعة النطاق على صعيد حقوق الإنسان، لا سيما وأن مئات الآلاف من هؤلاء الأشخاص قد نزحوا سابقاً عدة مرات. ويُذكر من بين الاحتياجات الرئيسية بالنسبة لجميع المجتمعات النازحة توافُر الغذاء والمأوى والمياه والتعليم والأدوية والرعاية الطبية، بما في ذلك رعاية الصحة النفسية، مع العلم أن الفئات الضعيفة والأقليات تواجه تحديات خاصة. وأكد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات أن النازحين يواجهون تحديات كبيرة في تأمين حرية التنقل، بما في ذلك صعوبات شديدة في الحصول على الأجهزة المساعِدة بسبب رفض الجيش تقديم المعونة الإنسانية. وتتعرَّض الحقوق الثقافية للخطر نتيجةً لحركات النزوح، حيث تشير المصادر إلى أن هذه الأوضاع تمنع بعض جماعات الشعوب الأصلية من ممارسة معتقداتها التقليدية التي تتطلب الوصول إلى مواقع محددة متوارثة عن الأجداد، وتعوق المجتمعات المحلية عن تناقل معارف متوارثة منذ أجيال بشأن إدارة الأراضي والغابات. وشدد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات على أن المجتمعات النازحة تسعى جاهدةً إلى زراعة الأغذية التي تُعتبر أساسية لهويتها والحصول عليها. وتتفاقم مواطن الضعف لدى الأفراد بدرجة كبيرة في سياق حركات النزوح في حال عدم تمتعهم بجنسية، وهو ما يمثّل مشكلة مزمنة بالنسبة للروهينغيا والمجتمعات المسلمة الأخرى والهندوس والأشخاص ذوي الأصول الصينية. ويُذكر من بين العوامل التي زادت تقلُّص الخيارات المنقذة للأرواح، اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2022، طلب الجيش إلى جميع الأشخاص الذين يسافرون محلياً تقديم بطاقات للتدقيق في الجنسية، مما يجعل التنقل أمراً غير قانوني من الناحية العملية بالنسبة لجماعات معينة تفتقر إلى هذه الوثائق. وعند الفرار، يتعرض الأشخاص الذين لا يحملون هذه البطاقات، ولا سيما أولئك الذين يواجهون أوضاع الفقر، لخطر إضافي يتمثل في أعمال الابتزاز والاعتقال والاحتجاز.

22- وأدَّت القيود الإضافية المتعلقة بعدم إمكانية الاتصال عبر الإنترنت إلى إضعاف قدرة المدنيين على الحصول على المعلومات المنقذة للأرواح وتبادلها، بما في ذلك الاطّلاع على التحذيرات الصادرة في الوقت المناسب لتجنب العنف العسكري. وسجَّلت مصادر موثوقة عمليات إغلاق الإنترنت في 150 بلدة على الأقل منذ 1 شباط/فبراير 2021، مما أدى إلى تفاقم محنة المدنيين. ومن بين الآثار الضارة العديدة المبلَّغ عنها سابقاً[11]، سلَّطت المصادر الضوء على أوضاع العزل التام التي يعاني منها الأشخاص الصم نتيجةً لعمليات إغلاق الإنترنت، حيث إن إمكانية النفاذ إلى شبكة الإنترنت ضرورية للاتصال عن بُعد باستخدام لغة الإشارة.

جيم- التجنيد القسري وإنفاذ قانون التجنيد الإلزامي لعام 2010

23- في شباط/فبراير، أعلن الجيش عن تطبيق قانون التجنيد الإلزامي لعام 2010، مما يجعل الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و27 عاماً مؤهلين للخدمة الإلزامية، وذلك للاستعاضة على الأرجح عن الجنود الذين فُقدوا بسبب الانشقاق، وتجديد صفوف الجيش المستنزَفة من جراء الإصابات. ومع تزايد الادعاءات بقيام الجيش باختطاف الشباب في الشوارع، ساد الخوف على نطاق واسع بين السكان. وأظهرت صور مأخوذة في المدن أشخاصاً ينتظرون في طوابير طويلة خارج السفارات الأجنبية على أمل الحصول على تأشيرات لمغادرة البلد. وغادر الكثيرون من الشباب ميانمار على نحو غير نظامي في أحيان كثيرة، مما زاد من استنزاف مهارات وموارد البلد الذي يواجه عوزاً شديداً. وأدت هذه الاتجاهات إلى تصاعد الآثار الناجمة عن النزاع على الهياكل الأساسية للبلدان المجاورة التي تستقبل السكان الفارّين. وتلقت المفوضية تقارير يومية تفيد بوقوع عمليات اعتقال واختفاء تعسفية منذ الإعلان عن التجنيد الإلزامي في شباط/فبراير، حيث اعتُقلت مجموعات من الرجال في منازلهم وفي أماكن عملهم، وعلى الطرق العامة وفي المطاعم والحانات. وأكد الأشخاص الذين أُجريت

(11) انظر A/HRC/53/52.

معهم مقابلات أن الأفراد يُرسلون إلى الخطوط الأمامية أو يعملون كحمَّالين ودروع بشرية لحماية تحركات القوات الأخرى، بما في ذلك ضد الألغام الأرضية.

24- وبينما لا ينظم القانون الدولي التجنيد الإلزامي إلا بالحد الأدنى، فإن قانون عام 2010 نفسه يثير شواغل كبيرة بشأن حقوق الإنسان نظراً لعدم ضمانه الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك التقييم الموثوق للياقة أو الشروط البدنية أو العقلية، وعدم كفالة وجود هيئة مستقلة لتقديم الاستنكاف الضميري أو الطعن في القرارات[12]. وفرضَ احتمال إجبار الأفراد على القتال ضد شعبهم ضغوطاً نفسية شديدة على السكان المتوترين منذ فترة. وتلقت المفوضية عدة تقارير عن حالات انتحار ذات صلة بتلقي أوامر التجنيد.

25- ونظراً لإجبار المجتمعات المحلية على القتال ضد بعضها بعضاً، برزت شواغل أخرى مؤداها أن الجيش فيما يبدو يسعى إلى إثارة التوترات داخل هذه المجتمعات وفيما بينها لإضعاف خصومه وإحداث الانقسامات في صفوفهم. ومن الأمثلة على ذلك أنه سُجلت في كانون الثاني/يناير، في ولاية شان، اشتباكات عنيفة بين جيش باو الوطني المتحالف مع الجيش من جهة، وجيش باو للتحرير الوطني المناهض للجيش من جهة أخرى. وأفادت مصادر محلية بأن الجيش قدَّم أسلحة لحليفه بهدف تنفيذ هجمات ضد خصومه. وسرعان ما تصاعدت الاشتباكات بين المجموعتين اللتين تنتميان إلى الجماعة الإثنية نفسها، مما أدى إلى ادعاءات عديدة بمقتل المدنيين ونزوح أكثر من 000 65 شخص[13].

26- كما استُنفدت قوات الجماعات المسلحة المناهضة للجيش على مدى ثلاث سنوات من القتال، الأمر الذي يجعل السكان المدنيين عرضةً للتجنيد القسري وغيره من الانتهاكات الصادرة عن الجهات أعلاه. وأجبرت الإعلانات العامة الصادرة عن كل من الجيش الوطني لتحرير تأنغ، وجيش التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، وجيش ولاية شان الشمالية، وميليشيا شوي مين الشعبية، الأسرَ المعيشية المقيمة في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الجهات على توفير فرد واحد على الأقل من كل أسرة للقتال. وأمكن التحقق من التجنيد القسري الذي يمارسه جيش استقلال كاشين، ووردت ادعاءات بقيام جيش أراكان بتطبيق الخدمة القسرية.

ثالثاً- الهجمات ضد المواقع الدينية

27- نشأت عن أعمال العنف العسكري أيضاً آثار على حرية الدين والحياة الروحانية والثقافية لجميع الطوائف، نتيجةً للهجمات التي استهدفت المواقع الدينية وأفراد الهيئات الدينية. ورغم عدم توافر بيانات شاملة على الصعيد الوطني عن هذه الانتهاكات، فإن الجيش أفاد بأنه منذ وقوع الانقلاب، ألحقت العناصر المناهضة للجيش والجماعات المسلحة أضراراً بما مجموعه 115 مبنى، بما في ذلك 84 ديراً بوذياً، و11 كنيسة مسيحية، و4 معابد هندوسية، ودير للراهبات، و8 قاعات مجتمعية دينية، ودار عبادة، و3 معابد، و3 مساجد[14]. ويشير تحليل المعلومات المفتوحة المصدر والتقارير ذات الصلة إلى أن الجيش ألحق أضراراً أو دماراً بـ 144 موقعاً دينياً بوذياً على الأقل. وتفيد مصادر موثوقة بأن الهجمات العسكرية استهدفت المواقع الدينية المسيحية، وألحقت أكبر الأضرار بالمواقع القائمة في ولايتي كايين وكاياه، بما يشمل تدمير 22 كنيسة في كايين و42 كنيسة في كاياه، بينما تفيد مصادر محلية بتعرُّض المواقع في ولاية تشين لأكبر الأضرار، حيث لحق دمار أو أضرار بـ 67 موقعاً. ونظراً إلى أن المسيحيين يمثلون حوالي 6 في المائة من مجموع السكان، فإن هذه الأرقام تؤكد أن العنف العسكري قد خلَّف آثاراً

(12) يتناول الفرع الرابع أدناه التجنيد القسري للروهينغيا.

(13) انظر https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-humanitarian-update-no-36-3-march-2024.

(14) نظراً لعدم توافر أي تفاصيل زمنية أو جغرافية عن الحوادث، لم يكن من الممكن التحقق منها بشكل مستقل.

على الطوائف المسيحية بشكل غير متناسب. وفي هذا الصدد، تؤكد الإفادات الداعمة التي أدلى بها أفراد على أرض الواقع، والصور المأخوذة بواسطة السواتل، وقوع أضرار في كنيسة خوافو المعمدانية في مدينة ثانتلانغ، بولاية تشين، في أعقاب مواجهات مسلحة اندلعت في 14 آب/أغسطس. كما تعرَّضت هذه المدينة لأعلى مستويات الدمار التي أمكن التحقق منها، حيث لحق الدمار أو الأضرار بـ 21 كنيسة من بين 22 كنيسة بعد أن أضرم الجيش النار في المدينة أكثر من 30 مرة.

28- وأصبح أفراد الهيئات الدينية مستهدفين أيضاً بأعمال العنف، باعتبارهم معارضين للجيش. ووفقاً لمصادر موثوقة، قُتل ما لا يقل عن 32 راهباً وراهبة وقساً وإماماً في جميع أنحاء البلد منذ وقوع الانقلاب. وجرت الإشارة إلى الغارات الجوية وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، بما في ذلك أثناء الاحتجاز، باعتبارها الأسباب الرئيسية للوفيات. ومن بين الأشخاص المعتقلين البالغ عددهم 147 شخصاً، كان ثمة 125 راهباً وتسعة قساوسة، وقد أمكن التحقق من هذه الاعتقالات في جميع الولايات والمناطق، باستثناء منطقة أييارودي. ومن بين 147 شخصاً معتقلاً، لا يزال 124 شخصاً رهن الاحتجاز، ومن بينهم 106 رهبان وجميع القساوسة. ورداً على استفسار المفوضية في هذا الصدد، أشار الجيش إلى أن الجماعات المسلحة المناهضة للجيش مسؤولة عن مقتل 77 راهباً وراهبتين، بيد أنه لم تتوافر أي معلومات عن الزعماء المسيحيين أو أفراد الهيئات الدينية[15].

29- وتفيد التقارير بأن الغارات الجوية استهدفت مواقع دينية أثناء القُدَّاس، مما تسبب في وقوع وفيات بين المصلّين، وبثِّ أجواء الرعب في الأماكن المستهدفة. وفي 7 كانون الثاني/يناير، أفاد العديد ممن أُجريت معهم مقابلات في قرية كنان بمنطقة ساغاينغ، وهي قرية ذات أغلبية تشينية، بأن غارة جوية ألحقت أضراراً بكنيسة القديس بطرس المعمدانية خلال قُدَّاس صباح يوم الأحد، مما أسفر عن مقتل 17 شخصاً، من بينهم ثمانية أطفال على الأقل. ووصفَ عامل إنقاذ اضطراره إلى استعادة الأطراف البشرية المقطوعة لدفنها مع الجثث. وفي حين أنكرت صحيفة تابعة للجيش، في البداية، وقوع هذا الحادث، فقد أشار الجيش في ردّه على استفسار المفوضية إلى أنه استهدَف نشاطاً تدريبياً لجماعة مسلحة مناهضة للجيش على بُعد 500 2 متر شمالي كنان، حوالي الساعة 10/00، بعد أن تعرضت إحدى طائراته لهجوم. وعلى الرغم من طلب الحصول على معلومات، لم يوضح الجيش طبيعة الأضرار التي لحقت بالكنيسة ولا الوفيات المسجَّلة.

30- وبالإضافة إلى تدمير المواقع الدينية، أدلى من أُجريت معهم مقابلات بإفادات متسقة بشأن استخدام الكنائس لأغراض عسكرية من جانب الجيش في جميع أنحاء البلد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قصف الجيش لويكاو، بما في ذلك كاتدرائية السيد المسيح الملك، حيث كان النازحون يلتمسون اللجوء. واضطر رجال الدين والمصلُّون إلى الفرار حين تمركز الجنود داخل المجمَّع الذي يتيح رؤية استراتيجية مواتية للمدينة. وأوضح أحد الضحايا أن "كنيستنا هي الكنيسة الكاثوليكية الرئيسية، وهي مركز ومقرّ أسقف الكنيسة الكاثوليكية بولاية كاياه ... الكنيسة قلبنا. ويبدو الأمر وكأنهم هاجموا قلوب جميع الناس".

31- ومنذ عام 2001، جرى توثيق نمط من استهداف الروهينغيا والأقليات المسلمة الأخرى والمساجد والمدارس الدينية الإسلامية في ولاية راخين، وهو نمط بلغ ذروته في التدمير المنهجي في عام 2017. وفي النزاع الحالي، باتت تُستخدم المباني الدينية الإسلامية، مثل مسجد با لاي غيي في مونغداو، كمراكز عسكرية.

32- وأكد الذين أُجريت معهم مقابلات أن استمرار العنف العسكري الواسع النطاق في تجاهلٍ للالتزامات القانونية الدولية، بما في ذلك حماية المواقع الدينية وأفراد الهيئات الدينية، أجبر أفراد جميع

(15) المرجع نفسه.

الأديان على ممارســـة حقهم في الدين خارج المباني المعيَّنة لهم أو في مبان مؤقتة خوفاً من التعرض لهجمات مباشــرة. وتأثَّرت جماعات الأقليات، بما في ذلك المســيحيون والمســلمون، بوجه خاص نتيجةً للقواعد والممارســات التمييزية، مثل العقبات القائمة أمام الحصـــول على موافقة لبناءِ أو تجديد الكنائس والمســاجد. وأشــار عدة مســؤولين مســيحيين إلى أنهم لا يحصــلون على موافقة رســمية لبناء أو تجديد الكنائس، وأن التراخيص الصادرة عن الجيش تخضع لممارسة السلطة التقديرية على نحو تعسفي، وللتمييز على أسس دينية. وتخشى الجماعات الدينية المحلية تكبد الخسائر على أساس دائم من الناحية الثقافية، وفقدان الشعور بالطمأنينة والأمل الذي توفره المباني الدينية. وفي ظل عدم القدرة على الوصــول إلى هذه المواقع، تواجه الطوائف الدينية قيوداً شــديدة على صــعيد احتياجاتها الروحانية والثقافية، وكذلك من حيث قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحون.

رابعاً- حالة حقوق الإنسان لجماعة الروهينغيا

33- إضـــافةً إلى اســـتمرار التمييز وفرض الظروف التي يُراد بها إلحاق المعاناة[16]، يتعرَّض أفراد جماعة الروهينغيا لأعمال متجددة من العنف والانتهاكات منذ اســتئناف القتال في ولاية راخين في تشــرين الثاني/نوفمبر. ورغم قيام الجيش بحجب إمكانية الاتصـــال عبر الإنترنت في شـــمال راخين، فقد أكدت أنشطة التحقق التي أمكن الاضطلاع بها انعدام الأمان بالنسبة لجماعة الروهينغيا. ونشرَ كل من الجيش وجيش أراكان قوات في قرى الروهينغيا أو حولها، في ما يشكل استمراراً للنمط الذي لوحظ أثناء القتال في عام 2022[17]. وعلاوة على ذلك، تسبب الجيش، عن طريق شـنّ الهجمات الجوية والبرية والبحرية، في وقوع إصـــابات ودمار ونزوح جماعي، حيث تشـــير التقديرات إلى مقتل 86 فرداً على الأقل من أفراد الروهينغيا، ونزوح عدة آلاف آخرين منذ تشرين الثاني/نوفمبر[18]. كما يخشى أفراد الروهينغيا من التعرض لأشكال إساءة المعاملة والعنف على أيدي جيش أراكان وعناصر الروهينغيا المسلحة. ويبدو أن الإجراءات التي اتخذتها جميع الأطراف والتي تُعرِّض الروهينغيا للخطر إنما تتعارض مع التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية، وهي تشير إلى ثقة أفراد الجيش وغيرهم من الجناة في إفلاتهم من العقاب. وفي غياب المساءلة، تكتسب المحاولات العسكرية الأخيرة لإثارة التوترات بين الجماعات الإثنية، والانتهاكات الواضحة للتدابير المؤقتة التي أمرت بها المحكمة، دلالة أكبر.

34- ويتبيَّن من بعض الحوادث التي أمكن التحقق منها أن الجيش وجيش أراكان لم يتخذا الاحتياطات الكافية لحماية الســكان المدنيين المنتمين إلى جماعة الروهينغيا. كما أدَّت أســاليبهما إلى اســتحالة فرار الروهينغيا للبحث عن ملجأ أثناء القتال. وتُبيّن سلسلة من الحوادث، بدءاً من 14 تشرين الثاني/نوفمبر، هذا الوضع بوضوح. فبعد استئناف أعمال القتال مباشرةً في ولاية راخين، أفادت مصادر في الميدان بأن الجيش قصـــف عدة مرات قرية للروهينغيا تُدعى ســين غيي بيين (كو لار)، وهي تابعة لبلدة مينبيا، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين من الروهينغيا، من بينهم امرأتان، وإصابة تسعة آخرين بجراح، من بينهم طفل يبلغ من العمر 5 سنوات. وأكد شهود أنه لم يكن هناك أي وجود لجيش أراكان في القرية أو بالقرب منها. ولجأ 14 فرداً على الأقل من الروهينغيا الذين فروا من القرية إلى قرية ديل باراه المجاورة، ولكنهم قُتلوا لاحقاً في غارة جوية أخرى شُـــنَّت في 18 آذار/مارس. وفي ذلك الحادث، قصـــفت طائرة هليكوبتر

(16) انظر A/HRC/52/21.

(17) المرجع نفسه.

(18) لا تشمل الأرقام سوى الوفيات التي تحقَّقت منها جهات شريكة موثوقة، وبالتالي يُخشى أن يكون عدد أفراد الروهينغيا الذين قُتلوا أعلى كثيراً. ويجري حالياً مواصلة التحقق من الحالات في خمس بلدات.

قرية ديل باراه، مما أسفر عن مقتل 24 فرداً من الروهينغيا، بما في ذلك جميع المدنيين البالغ عددهم 14 فرداً الذين فروا من قرية سين غيي بيين في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. كما أصيب سبعة وعشرون آخرون بجراح في ذلك الهجوم. وتوفي مدنيان آخران من الروهينغيا لاحقاً على إثر إصابتهما بجراح في الهجوم، وقد يُعزى ذلك إلى عدم حصولهما على العلاج الطبي. وفي حادث آخر، أكد من أُجريت معهم مقابلات أن الجيش قصف في 26 كانون الثاني/يناير مواقع لجيش أراكان في قرية للروهينغيا تُدعى هبون نيو ليك، تابعة لبلدة بوثيدونغ، على مدى أربعة أيام. ونتيجةً لذلك، قُتل 12 قروياً على الأقل من الروهينغيا وأُصيب 30 آخرون بجراح، بينما فرَّ أكثر من 000 5 فرد من الروهينغيا من القرية والمناطق المحيطة بها بحثاً عن الأمان. ورداً على طلب محدد من المفوضية في هذا الصدد، ذكر الجيش أنه لم يقع أي حادث في 26 كانون الثاني/يناير في هبون نيو ليك. وأكد من أُجريت معهم مقابلات أن جيش أراكان تجاهل طلبات الناس المتكررة بعدم استخدام القرية لأغراض عسكرية. كما أودى القصف في المناطق المأهولة بالسكان بحياة العديدين من الروهينغيا. وفي ليلة 28 كانون الأول/ديسمبر، أطلق الجيش عدة قذائف على قرية زيدي توانغ، التابعة لبلدة بوثيدونغ، مما أسفر عن مقتل رجل وثلاثة من أبنائه، بما في ذلك صبي يبلغ من العمر 12 عاماً، وإصابة ابنه البالغ من العمر 8 سنوات وابنته البالغة من العمر 10 سنوات بجراح خطيرة. وذكر شاهد عيان أن الجثث كانت مصابة بحروق بحيث أن التعرف عليها كاد أن يكون مستحيلاً، وأنه لم يكن هناك أي وجود لجيش أراكان أو لسائر الجماعات أو العناصر المسلحة في القرية أثناء الهجوم.

35- ومما يثير القلق الشديد، بما في ذلك في ضوء الأمر المؤقت الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن منع وفيات الروهينغيا، وجود مقاطع فيديو وصور ومعلومات من مصادر أخرى متعددة تشير إلى أن الجيش، تحت غطاء قانون التجنيد، أخرج رجال الروهينغيا قسراً من المخيمات والقرى، وقدَّم لهم تدريباً بدائياً قبل نشرهم في ساحة المعركة. وأفاد شخص أُجريت معه مقابلة بأنه اقتيد من قريته مع 30 شخصاً آخر وأُرسل إلى معسكر تدريب لمدة 14 يوماً قبل نشره في منطقة قتال مشتعلة. وشمل التدريب التمارين والجري وتقنيات إطلاق النار الأساسية والتنقل والتمركز أثناء القتال. ولاذ الشخص الذي أُجريت معه المقابلة بالفرار بعد أن انتابه الخوف. وكان على يقين من أن الجيش سيسعى إلى الانتقام من أسرته، فحذَّرها من ذلك ودعاها إلى الاختباء. وكثيراً ما تتعرض الأسر الباقية في القرى للتهديد وتُستخدم كرهائن لضمان انصياع الأفراد المجنَّدين تجنيداً قسرياً. وروى من أُجريت معهم مقابلات أن القرويين أُجبروا على دفع 000 300 كيات لتغطية مصاريف التدريب. وذكر شخص أُجريت معه مقابلة أنه في 17 آذار/مارس، جاء أفراد عسكريون إلى قرية ثيت بي كين، في سيتوي، وأبلغوا مدير شؤون قرية الروهينغيا وقادتها أنه يتعين عليهم إرسال 15 فرداً من الروهينغيا على الأقل للتجنيد كل عام على مدى السنوات الخمس المقبلة، وطلبوا منهم جمع الأموال من القرويين لدفع تكاليف التدريب الجاري لأفراد الروهينغيا. وذكر الشخص الذي أُجريت معه مقابلة أن مدير شؤون القرية بدأ بجمع 000 15 كيات على الأقل من كل أسرة معيشية. وذكرت مصادر أن الجيش وعد بتقديم فوائد إلى المنضمين إليه، بما في ذلك الجنسية والمال، لكن من أُجريت معهم مقابلات أكدوا أنه لم يتم الوفاء بهذه الوعود. وإن قيام الجيش بتجنيد الروهينغيا قسراً في معسكرات الاعتقال، بعد أن كان السبب في نزوحهم في البداية، ثم في إبقائهم محتجزين في معسكرات، يُعتبر فعلاً تعسفياً، ومن شبه المؤكد أيضاً أنه يثير توترات بين الجماعات الإثنية، نظراً للديناميات المجتمعية الهشَّة للغاية في ولاية راخين.

36- كما يستهدِف جيش أراكان الروهينغيا عن طريق مجموعة واسعة من الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف والضرب المبرح والتجنيد القسري والعمل القسري والابتزاز والحرمان من الموارد المنقذة للأرواح. وذكر أفراد جماعة الروهينغيا مراراً وتكراراً أنه لا يوجد فرق بين الطرفين أعلاه، وأن العامل الوحيد الذي لا يتغير هو تعرض الروهينغيا باستمرار لمخاطر تهدد حياتهم ولانتهاكات منهجية

لحقوق الإنسان. ويشكل الرفض المستمر لكلا الطرفين استخدام تعبير "الروهينغيا" للإشارة إلى أفراد هذه الجماعة مؤشراً واضحاً على الازدراء. وأفاد من أُجريت معهم مقابلات بوجود سجون صغيرة في مآوٍ من الخيزران في جميع أنحاء شمال ولاية راخين. ووصف أحدهم أنه كان معصوب العينين وأُجبر على السير أربع ساعات في الغابة وصولاً إلى سجن مماثل. واحتُجز لمدة 14 يوماً، وتعرَّض للضرب، وعُلِّق من رجليه، وصُوِّب إليه السلاح. وأشارت مصادر متعددة إلى أن مكان وجود الكثيرين من أفراد الروهينغيا الذين اعتقلهم جيش أراكان في الماضي، بما في ذلك مديرو شؤون القرى، لا يزال مجهولاً، حيث لا تعرف أُسَر كثيرة ما إذا كان أقاربها لا يزالون على قيد الحياة. وثمة شواغل متزايدة تتعلق بالمديرين المحليين من الروهينغيا، حيث يُطلب إليهم تحديد الأفراد الذين يتعين تجنيدهم.

37- وتشكّل المتفجرات من مخلفات الحرب أحد الشواغل الإضافية بالنسبة لجميع الجماعات، حيث عزا من أُجريت معهم مقابلات المسؤولية عن الوفيات والإصابات إلى جميع أطراف القتال. وفي حادث وقع في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، قُتل رجل يبلغ من العمر 25 عاماً في قرية تات مين تشونغ التابعة لبلدة بوثيدونغ بعد أن داس على لغم أرضي. وفي حادث آخر وقع في 10 كانون الثاني/يناير 2024، أصيب رجل من الروهينغيا بجراح خطيرة إثر انفجار وقع في قرية هتيك تو باوك، التابعة لبلدة بوثيدونغ، بينما كان يجمع الحطب في الغابة. وأكد عدة أشخاص آخرين أُجريت معهم مقابلات أن الألغام الأرضية تُلحق، إضافةً إلى الأضرار المادية، ضرراً كبيراً بالأنشطة الزراعية وأنشطة كسب العيش، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي وبالتالي زيادة انعدام الأمن الغذائي.

38- وأدَّى الخوف العميق السائد والظروف المعيشية العصيبة إلى محاولات فرار، براً وبحراً على حد سواء. وواجه أفراد الروهينغيا الفارون براً الكثير من المخاطر وهي: الألغام الأرضية، والاعتقال والملاحقة القضائية لعدم حيازة الوثائق والتراخيص اللازمة، والاستغلال الجنسي والعنف الجنساني، والاتجار بالبشر، وخطر التجنيد. وفي مثال مثير للقلق مع أنه ليس معزولاً، أفادت مصادر موثوقة بأنه في شباط/فبراير، أُوقفت امرأة شابة نازحة من الروهينغيا مرتين عند نقاط التفتيش العسكرية وكانت في مخاض طويل، وعادت إلى منزلها لعدم حصولها على التراخيص المناسبة للسفر. وتوفيت في صباح اليوم التالي، وكذلك طفلها في وقت لاحق. كما أدّت آثار إعصار موكا الذي وقع في أيار/مايو 2023، وألحق أضراراً بأكثر من 000 1 مرفق صحي، إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة للروهينغيا، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقلهم وافتقارهم المطوَّل إلى المأوى المناسب أو الرعاية الطبية الكافية. وعندما استؤنف القتال في ولاية راخين، كانت معظم جماعات الروهينغيا النازحة لا تزال تعاني من ظروف مؤسفة، مما جعلها عرضةً إلى حد كبير لآثار النزاع المسلح. وفي 3 آذار/مارس 2024، أغلق الجيش المستشفى العام في مونغداو، مما حرم الناس من إمكانية الحصول على العلاج الطبي التي كانت محدودة أصلاً. ونظراً إلى عدم قدرة الروهينغيا على السفر إلى أماكن أخرى للحصول على الرعاية، فإنهم يظلون في وضع يعرّض حياتهم لخطر دائم.

39- وفي وسط ولاية راخين، لم تتم بعد إعادة بناء المخيمات التي تضررت خلال إعصار موكا في أيار/مايو 2023. وأدت القيود المفروضة على إمكانية الوصول منذ استئناف أعمال القتال وارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى مواصلة تقلص الدعم الإنساني، مما أثار شواغل بالغة بشأن توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. وأدى إغلاق الطرق والممرات المائية نتيجةً للنزاع إلى تفاقم الحالة المأساوية أصلاً. ووردت تقارير موثوقة تفيد بحالات من الوفاة جوعاً في شمال ولاية راخين، بما في ذلك في العاصمة سيتوي. ويعيش سكان المخيمات التي أعلن الجيش إغلاقها، بما في ذلك مخيم كيوك تا لون، في ظروف مقيتة دون الوفاء بأي من الوعود التي تلقّوها بشأن إعادة التوطين، مثل بناء الطرق والهياكل الأساسية وتوفير الكهرباء. وذكر العديد ممن أُجريت معهم مقابلات أنه بعد 13 تشرين الثاني/نوفمبر، زاد العنف الأسري

والاتجار بالأشـــخاص والابتزاز زيادةً حادة داخل المخيمات. وكانت الادعاءات المتعلقة بالابتزاز الذي يمارســـه مديرو المخيمات من أجل إصـــدار رســـائل دعم للخروج من المخيمات، بما في ذلك للعمل أو لأسباب طبية عاجلة، شائعة.

40- ويواجه الأشخاص الذين يقررون المغادرة، في النهاية، تحديات هائلة. ووفقاً لأرقام الأمم المتحدة لعام 2023، حاول حوالي 500 6 فرد من الروهينغيا الفرار براً وبحراً، وسُجل مقتل أو فقدان 569 شخصاً على الأقل من بين 338 4 شخصاً غادروا بنغلاديش وميانمار بالقوارب[19]. وكان نصف هذا العدد تقريباً من الأطفال. وتمثّل هذه الأرقام زيادة قدرها 21 في المائة في التنقلات البحرية وزيادة قدرها 63 في المائة في حالات الوفاة والمفقودين مقارنة بالعام السابق. وتأكيداً لهذا الاتجاه، انقلب في آذار/مارس قارب يحمل أكثر من 140 فرداً من الروهينغيا قبالة سواحل آتشيه بإندونيسيا، مما أسفر عن مقتل 67 شخصاً، من بينهم 27 طفلاً. وفي حين اختار الكثير من المغادرين بأنفســـهم القيام بهذه الرحلات المحفوفة بالمخاطر، فقد أجبر متجرون عديمو الضمير أشخاصاً آخرين على المغادرة. وأفاد شخص من كوكس بازار أُجريت معه مقابلة بأن المتجرين اختطفوا صبياً في تشرين الأول/أكتوبر، وطلبوا فدية قدرها حوالي 000 4 دولار للإفراج عنه. ومع ذلك، بعد تلقي المبلغ، تم نقل الصـــبي إلى ماليزيا واختفى لمدة شـــهرين كاملين قبل أن يتمكن من الاتصال بأقاربه.

41- ويتَّضـــح من الانتهاكات والتجاوزات أعلاه أنه لا يمكن حالياً تحقيق عودة آمنة للاجئين إلى ميانمار. وعلاوة على ذلك، أدت المحاولات التي بذلها الجيش مؤخراً لإثارة التوترات بين الجماعات الإثنية إلى تفاقم انعدام الأمن. وفي أواخر آذار/مارس، حشد الجيش أفراد الروهينغيا في بلدات بوثيدونغ ومونغداو وسيتوي، بوسائل منها توجيه تهديدات مؤسفة، للاحتجاج ضد جيش أراكان، على الأرجح من أجل زعزعة الاســـتقرار في ولاية راخين لمصـــلحته عبر تأجيج التوترات الطائفية. وذكر من أُجريت معهم مقابلات أن تهديدات الجنود بتكرار أعمال العنف التي وقعت في عام 2017 في حال عدم الامتثال لأوامرهم قد أثارت مخاوف الروهينغيا من تكرار تلك الفظائع. ويمكن أن تشـــكل هذه الجرائم انتهاكات للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في قضـــية *غامبيا ضـــد ميانمار*، ويبدو أنها تشـــمل جميع العوامل التي خلصـت البعثة الدولية المستقلة لتقصـي الحقائق في ميانمار إلى أنها تؤدي إلى الاستدلال على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية[20].

خامساً- المساءلة

42- يرحب المفوض الســامي باســتمرار التركيز على المســاءلة عن حالة حقوق الإنســان لمســلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وعلى صـعيد الإجراءات المعروضـة على محكمة العدل الدولية، تدخلت ألمانيا، والدانمرك، وفرنسـا، وكندا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، وهولندا (مملكة -)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في الإجراءات التي اتخذتها غامبيا ضد ميانمار[21].

(19) انظر https://www.unhcr.org/ar/news/briefing-notes/unhcr-urgent-action-needed-address-dramatic-rise-rohingya-deaths-sea.

(20) للاطلاع على لمحة شـــاملة عن العوامل التي تســـمح بالاســـتدلال على النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية، انظر ورقة غرفة الاجتماعات الصـادرة عن البعثة الدولية المستقلة لتقصـي الحقائق في ميانمار بشـأن النتائج التفصـيلية التي توصـلت إليها، وهي متـاحـة على صـــفـحـتـهـا الشـــبـكـيـة في الـموقـع https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/regular-sessions/session39/list-reports (الفقرات 1388-1441).

(21) انظر https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20231116-pre-01-00-en.pdf؛ وانظر أيضاً https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20231115-wri-01-00-en.pdf.

وعلى نحو ما حددته المحكمة، من المتوقع إيداع المستندات المتبقية للطرفين بشأن الأسس الموضوعية للقضية في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر 2024[22]. ويستمر تحقيق المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المزعومة ضد الروهينغيا الواقعة في نطاق اختصاص المحكمة.

43- كما يواصل النشطاء والمحامون متابعة القضايا الجنائية الموجَّهة ضد مسؤولين عسكريين معيَّنين في البلدان التي تطبّق الولاية القضائية العالمية. ويجري حالياً التحقيق في قضية مقدَّمة في الأرجنتين بشأن الفظائع المرتكبة ضد الروهينغيا.

44- وفي آذار/مارس، نشرت آلية التحقيق المستقلة لميانمار تقريرين وعمَّمتهما، ويتعلق أحدهما بالكيفية التي قامت بها الشبكة السرية التابعة للجيش بتوزيع خطاب الكراهية ضد الروهينغيا بطريقة منهجية عن طريق فيسبوك في عام 2017[23]، والآخر بالردود الرسمية على مزاعم الجرائم الجنسية والجنسانية المرتكبة على أيدي قوات الأمن ضد الروهينغيا[24].

سادساً- هياكل الإدارة المحلية الناشئة

45- على النقيض من الانتهاكات الخطيرة الموثَّقة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة، بدأت تظهر حلول ممكنة للمستقبل في عدة مجالات خارجة عن سيطرة الجيش. ففي ظل الحكم العسكري، ظلت حالة حقوق الإنسان في البلد تشهد تدهوراً على نحو مفجع. وفي ضوء التقارير المعهودة التي ترد منذ فترة طويلة بشأن التجاهل التام لأي مظهر من مظاهر الحماية أو الاحترام إزاء القانون المحلي أو المعايير الدولية، لا يُحتمل صدور أي تحسينات عن الجيش. ولذلك، لا بد من رصد واستكشاف البدائل التي يمكن أن تعزز احترام حقوق جميع الناس. وأبرزت الديناميات المتغيرة للنزاع، التي أسفرت عن تحوُّلٍ في السيطرة على مناطق مختلفة في البلد، أمثلةً على الإدارة المحلية التي إما كانت موجودة قبل وقوع الانقلاب أو نشأت بعده. وقد تطوَّرت هذه الحلول على ثلاثة مسارات رئيسية هي: أفراد المجتمع المدني وممثلو حركة العصيان المدني المشاركون في نُظم الإدارة المحلية؛ وحكومة الوحدة الوطنية التي شكلتها اللجنة التي تمثل بيداونغسو هلوتاو، وهي هيئة مؤلفة من المشرّعين المنتخَبين؛ والنُظم التي تديرها المنظمات الإثنية المسلحة. وتوفر نُظم الإدارة هذه مستوى من الدعم للمدنيين، وتكفل تقديم الخدمات المنقذة للأرواح وغيرها من الخدمات الأساسية، إلى جانب تطبيق بعض إجراءات إقامة العدل. ولئن كانت الانقسامات المجتمعية واسعة الانتشار في البلد بعد عقود من ممارسات التمييز برعاية الجيش على أسس إثنية ودينية، يبدو أن الناس في ميانمار متَّحدون بشكل متزايد لرؤية نظام ديمقراطي اتحادي في المستقبل، بعيداً من الإملاءات والتدخلات العسكرية. وتُقدم هذه المبادرات لمحة عن الحلول الديمقراطية الممكنة والمتمحورة حول الإنسان، ويجدر الاستمرار في بحثها ودعمها وبلورتها.

46- وتجدر الإشارة إلى أحد هذه الأمثلة في ولاية كاياه، حيث يعمل قادة المجتمع المدني معاً على وضع نظام إدارة شامل يلبي الاحتياجات الإنسانية، ويكفل احترام وتعزيز حقوق الناس. وفي بداية هذه المبادرة، أنشأ أعضاء منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي يقودها الشباب والنساء، والبرلمانيون، وممثلو الفئات المهنية، والنشطاء الذين وجدوا ملاذاً في ولاية كاياه، ما يُعرف بالمجلس الاستشاري الحكومي الكاريني. وأنشأ هذا المجلس مجلساً تنفيذياً مؤقتاً، وهو آلية مصمَّمة أولاً لتنظيم عملية تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية، ثم انتخاب ممثلي الشعب بمجرد استقرار الوضع. كما يكفل المجلس، الذي

(22) انظر https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/178/178-20231016-ord-01-00-en.pdf.

(23) انظر https://iimm.un.org/wp-content/uploads/2024/03/Hate-Speech-Report_EN.pdf.

(24) انظر https://iimm.un.org/publication-of-iimm-analytical-reports/.

يتألف من سبعة أعضاء تنتخبهم الدوائر الانتخابية المحلية التي تمثّل مختلف مكوّنات المجتمع في ولاية كاياه، التنسيق مع حكومة الوحدة الوطنية. وقد أنشئت بالفعل ثماني إدارات تشمل الصحة، والتعليم، والشؤون الإنسانية، والمشاريع والمالية، والمرأة والطفل، والقضاء، والشؤون الداخلية، والتجارة. وثمة خطط قائمة لتوسيع هذه الإدارات. وتجدر الإشارة إلى أن قوة الدفاع عن القوميات الكارينية ممثَّلة أيضاً في هذا المجلس، ويُتوقع أن تتولى المسؤولية عن الأمن في الأمد الطويل. ويجري حالياً وضع آليات لجمع الأموال وتحقيق الاستدامة، إلى جانب آليات للرقابة المالية. ومع أن هذا المجلس لا يزال قيد الإنجاز، فإنه يوفر نموذجاً جديداً يتيح للناس الإسهام مباشرةً في الإدارة المحلية. وتتجلى أوجه النجاح التي حققها بالفعل في المساعدة العملية المقدمة إلى آلاف الأشخاص النازحين في أعقاب العنف العسكري.

47- وتجدر الإشارة أيضاً إلى تجربة إيجابية مماثلة في إعداد برنامج منتزه سالوين للسلام بولاية كايين. فقد حقَّق هذا البرنامج الذي وُضع قبل الانقلاب نجاحاً منذ أن عززت الجماعات المسلحة المناهضة للجيش سيطرتها الفعلية على المنطقة. وتتمثل أهدافه الرئيسية في تمكين المجتمعات المحلية؛ وتعزيز الحقوق؛ وتطبيق الإدارة المحلية للأراضي والموارد. ويعتمد البرنامج على هيكل ابتكاري تعمل فيه معاً جمعية عامة ولجنة إدارة مؤلفة من ممثلي المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية واتحاد كارين الوطني. وقد انتُخب ممثلو المجتمعات المحلية في 26 منطقة قروية. ويجب على كل ممثل تعيين امرأة واحدة ورجل واحد في لجنة الإدارة. وبموجب الميثاق التأسيسي، يُكفل تمثيل المرأة على جميع مستويات الإدارة، بما في ذلك وجود امرأتين على الأقل بين الأعضاء الخمسة في مجلس الإدارة، والحفاظ على الغابات المجتمعية، وصون الأراضي العرفية.

48- وفي ظل حكومة الوحدة الوطنية، أنشئت إدارات عُهد بها إلى أفرقة الإدارة الشعبية في 173 بلدة، يقع معظمها في المناطق الوسطى، لتقديم مجموعة من الخدمات استعداداً للعودة إلى الحكم الديمقراطي. وقد تم بالفعل إنشاء 17 وزارة، بما في ذلك وزارة لحقوق الإنسان، لإدارة الشؤون اليومية في المناطق الخاضعة للسيطرة. وبالإضافة إلى المصرف المركزي المؤقت الذي يدير الموارد المتأتية من المدن المستولى عليها، أُنشئ أول مصرف رقمي في البلد لجذب الاستثمارات والتغلب على العوائق التي وضعها الجيش في المجالين المصرفي والمالي. وفي بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، عملت أفرقة الإدارة الشعبية سراً على الاستعاضة عن الخدمات المقدمة من الجيش لإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية بمجرد انتهاء الأزمة. ووسط التحديات المتعددة، أفادت الأفرقة بأنها أنشأت 949 5 مدرسة توفّر التعليم الأساسي لما قدره 860 727 طالباً. ويتألف نحو ثلث الموظفين من أعضاء حركة العصيان المدني. وعلى صعيد الصحة، تدير الأفرقة 77 مستشفى، و177 عيادة، وأكثر من 250 عيادة متنقلة توفر الخدمات إلى أكثر من 000 700 فرد، بما في ذلك الحوامل.

49- كما أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن التزاماتها بإلغاء قانون المواطنة لعام 1982 والاستعاضة عنه بقانون آخر، والتصدي للتمييز المنهجي الذي يستهدف العديد من جماعات الأقليات منذ فترة طويلة، ولا سيما الروهينغيا. وقد تم بالفعل اتخاذ خطوة إيجابية بتعيين ناشط من الروهينغيا نائباً للوزير بوزارة حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تعهدت حكومة الوحدة الوطنية علناً، في جنيف، بالتصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصبح ميانمار دولة طرفاً فيها بعد. وتشكل هذه الالتزامات خطوات رئيسية لتغيير مسار البلد، ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف، والشروع في عملية المصالحة، وتحقيق العدالة الانتقالية على نطاق المجتمعات المحلية. وفي آذار/مارس 2024، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن مدونة قواعد سلوك مستكملة للجماعات المسلحة المناهضة للجيش، مع التشديد على ضرورة تجنب الإضرار بالمدنيين، بما في ذلك تجنيد القصَّر. ويُعد نشر شروط المدونة والتدريب عليها وإنفاذها مشروعاً رئيسياً جديراً بأن يولى الاهتمام والدعم اللازمين.

50- وترقى المبادرات العامة التي يقودها المجتمع المدني والجماعات المسلحة المناهضة للجيش إلى عهد بعيد يسبق الانقلاب، وهي تتكاثر وتتوسَّع في ظل تكبد الجيش خسائر عسكرية. ففي ولاية شان، استولى الجيش الوطني لتحرير تأنغ على عدة بلدات، وبدأ بتقديم الخدمات العامة. وقد تم بالفعل إنشاء سبعة مستشفيات يشترك في إدارتها أطباء محليون وأطباء أعضاء في حركة العصيان المدني. وسيتم افتتاح ثلاثة مستشفيات أخرى في النصف الأول من عام 2024. وذكر شخص أُجريت معه مقابلة أن الأطباء في بلدة نامخام عالجوا أكثر من 000 2 مريض في الأسابيع الأولى من هذه العملية، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تقديم الخدمات الصحية في المجتمعات المحلية. ويدير الجيش الوطني لتحرير تأنغ حالياً 380 مدرسة تضم 077 28 طالباً و690 1 معلماً. كما أفادت منظمة استقلال كاشين بأن عدد الطلاب المشمولين بخدماتها قد ازداد منذ وقوع الانقلاب، حيث بلغ ما قدره 000 30 تلميذ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى حركات النزوح من داخل ولاية كاشين وخارجها. وحالياً، تدير المنظمة 192 مدرسة وكليَّتين، ويشمل التعليم الذي تقدمه مجموعة متنوعة من الموضوعات. ولدى هذه المنظمة، علاوة على ذلك، شبكة واسعة من النُظم التي تقوم على الإدارة المحلية والأنظمة الإدارية التي ترقى إلى ما قبل الانقلاب، والتي تتيح إمكانية الحصول على الخدمات العامة في تلك المناطق. وقبل الانقلاب، أنشأت رابطة أراكان المتَّحدة هياكل إدارة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، وسَّعت نُظم الإدارة لتشمل البلدات التي أصبحت مؤخراً تحت سيطرتها، مما يشير إلى الأولوية التي توليها لإنشاء إدارات تؤدي عملها.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

51- تعرض المبادرات الوارد وصفها في هذا التقرير رؤيةً لنظام ديمقراطي في ميانمار في مرحلة ما بعد الانقلاب بحيث لا يكون للمؤسسات العسكرية دور في إدارة الشؤون المدنية. وإذا كانت حركة معارضة الجيش، بما في ذلك المعارضة المسلحة والسلمية، تتسم بالتنوع والتباين، فيبدو أن مختلف العناصر باتت متَّحدة على نحو متزايد حول رؤيةٍ مستقبلية لميانمار في ظل نظام اتحادي خال تماماً من السيطرة العسكرية. فقد ألحقت ثلاث سنوات من الحرب الأهلية أضراراً لا تُحصى ومعاناة شديدة بالسكان. وعزَّزت أيضاً الاقتناع بأنه ينبغي لجميع الجماعات في ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا، أن تكون قادرة على المشاركة بفعالية في الحياة الديمقراطية للبلد على أساس سيادة القانون والعدالة، مع خضوع المؤسسات للمساءلة أمام مجتمعاتها المحلية. وتشمل نظم الإدارة المحلية الوارد وصفها أعلاه أشكالاً من النظم القضائية للتعامل مع المظالم. ولئن كان من السابق لأوانه تقييم فعالية هذه النظم وامتثالها لمبادئ حقوق الإنسان، فلا بد من الاعتراف بها، وتقييم قدراتها واحتياجاتها، ودعم سعيها إلى تحقيق التنمية الديمقراطية، والتمثيل، والمشاركة، والسلام المستدام في مواجهة أعمال العنف الصادرة عن الجيش، بما في ذلك تجاهله التام لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي.

52- وفي ضوء النتائج أعلاه، يوصي المفوض السامي بقيام السلطات العسكرية بما يلي:

(أ) الكف فوراً عن جميع أعمال العنف والهجمات الموجهة ضد المدنيين، بما في ذلك الروهينغيا، وضد الهياكل الأساسية المدنية والمواقع الدينية وأفراد الهيئات الدينية، امتثالاً لقرار مجلس الأمن 2669(2022)؛

(ب) كفالة التنفيذ الكامل وفي الوقت اللازم للتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات القتل التي يتعرض لها أفراد جماعة الروهينغيا، والأضرار البدنية والنفسية الجسيمة التي تلحق بهم، وظروف عيشهم، ومنع أي تكرار لأعمال العنف التي وقعت في عامي 2016 و2017؛

(ج) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين دون مزيد من التأخير، ووقف استخدام السلطة القضائية لأغراض سياسية أو توظيفها لأغراض أخرى؛

(د) إزالة جميع العوائق القائمة أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وضمان قيام المنظمات الدولية والوطنية بتسليم المعونة الإنسانية في الوقت اللازم إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك في ولاية راخين؛

(هـ) الوقف الفوري للتجنيد القسري أو التجنيد الإلزامي الذي يتعارض مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(و) الكف عن المحاولات الفاشلة لفرض الحكم العسكري في البلد، وترك المجال للسلطات المدنية وجميع الجماعات في ميانمار لتقرير المستقبل السياسي للبلد بكل حرية؛

(ز) إتاحة إمكانية وصول المفوضية بشكل مجدٍ إلى ميانمار لتيسير رصد حالة حقوق الإنسان رصداً مستقلاً ومحايداً والإبلاغ عنها، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

53- ويوصي المفوض السامي أيضاً بقيام حكومة الوحدة الوطنية بما يلي:

(أ) كفالة احترام الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرة أو تأثير حكومة الوحدة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتنفيذ مدونة قواعد السلوك المعدَّلة تنفيذاً كاملاً، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك المتهمون بدعم الجيش أو بالعمل لحسابه، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات؛

(ب) مواصلة بناء العلاقات مع القوى السياسية الناشئة على الصعيد المحلي من أجل دعم تهيئة الظروف السياسية المرتكزة على حقوق الإنسان والديمقراطية الشاملة للجميع والمساواة، وتعزيز التنسيق، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والعناصر الأخرى اللازمة لإيجاد الحلول المستدامة للأزمة الجارية، والنهوض بهذه الحلول؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير الممكنة، بالتنسيق مع المنظمات الإثنية المسلحة ذات الصلة، لضمان حماية أفراد جماعة الروهينغيا وجماعات الأقليات الأخرى، وقيام جميع الأطراف بدعم الالتزامات التي تفرضها محكمة العدل الدولية على ميانمار، ومنع أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية؛

(د) وضع رسائل الدعوة اللازمة والسياسات المناسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين الطوائف وحقوق الجماعات الإثنية والدينية، وتعزيز الحوار السياسي باعتباره يتيح الأسس لمستقبل ديمقراطي سلمي شامل للجميع، يقوم على فعالية المشاركة والتمثيل والعدالة.

54- كما يوصي المفوض السامي بقيام المنظمات الإثنية المسلحة والجماعات المسلحة المناهضة للجيش بما يلي:

(أ) إيلاء الأولوية لحماية المدنيين في جميع الأعمال العسكرية والوقف الفوري لأي شكل من أشكال التجنيد القسري، بما في ذلك التهديدات أو المضايقات، التي تستهدف المدنيين لتجنيدهم في صفوفها؛

(ب) كفالة الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني والكف عن عمليات تمركز القوات في المناطق التي يقطنها المدنيون أو حولها، ولا سيما قرى الروهينغيا، أو استخدام المباني الدينية وغيرها من الأعيان المشمولة بالحماية بموجب أحكام القانون الدولي، أو زرع الألغام الأرضية؛

(ج) دعم جميع جهود التخفيف من معاناة المدنيين التي تبذلها كافة الجهات الفاعلة القديرة في مجال العمل الإنساني الناشطة وفقاً للمبادئ الدولية، بوسائل منها السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق ومن غير التعرُّض لقيود بيروقراطية دون داعٍ.

55- ويكرر المفوض السامي توصيته بأن يحيل مجلس الأمن النطاق الكامل للحالة الراهنة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

56- ويحثُّ المفوض السامي الدول الأعضاء على مواصلة إيلاء اهتمام شديد للتطورات المستجدة في ميانمار في ظل استمرار تدهور الحالة، وتقديم الدعم الفعال لجميع الجهود المضطلع بها لأغراض التوثيق والمساءلة، فضلاً عن القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لإيجاد مسارات سياسية شاملة للجميع، وإنهاء العنف، واستعادة الديمقراطية، وإقامة العدالة الانتقالية المتمحورة حول الضحايا؛

(ب) العمل، تمشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان **20/55**، على عدم توفير أو إتاحة إمدادات مباشرة أو غير مباشرة بوقود الطائرات النفَّاثة العسكرية والأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج عن طريق حصول الجيش على العملات الأجنبية لهذه الأغراض، حيثما توجد أسباب معقولة للاشتباه في أن هذه الأصناف قد تُستخدم لانتهاك حقوق الإنسان أو التعدي عليها، بما في ذلك في سياق أعمال القتال؛

(ج) توسيع نطاق الدعم المقدم إلى المنظمات المحلية باعتبارها جهات فاعلة رئيسية في مجال العمل الإنساني، بوسائل منها مرونة التمويل والإبلاغ؛

(د) زيادة التمويل والدعم في مجال العمل الإنساني لصالح جماعة الروهينغيا في بنغلاديش وميانمار، وكفالة احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية لجميع الأشخاص القادمين من ميانمار ممَّن يلتمسون الحماية الدولية؛

(هـ) أخذ الجهات الفاعلة السياسية المحلية في الاعتبار ودعمها عن طريق الاستثمار في التدريب وفي الحوار السياسي بغية كفالة مراعاة البدائل السياسية والمدنية للحكم العسكري والالتزام بمبادئ الشمول، وعدم التمييز، وسيادة القانون، وتحقيق العدالة من أجل بناء سلام مستدام في ميانمار.